

## دور النوعية المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية مقارنة بين دول MENA ودول BRICS خلال الفترة 1996-2018

**The role of Institutional Quality in attracting foreign direct investment :A comparative study between MENA and BRICS countries during the period 1996-2018**

بن شهيدة سارة<sup>1</sup> ، حمداني موسى<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - الجزائر (الجزائر)، benchehida.sarra@gmail.com

<sup>2</sup> جامعة لويسيانا علي "البلدية 2" - البلدية (الجزائر)، moussa.eco@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/12/14

تاريخ الإرسال: 2020/10/25

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير النوعية المؤسسية على الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA ودول BRICS خلال الفترة (1996-2018)، باستخدام معطيات البانل في البرنامج الإحصائي STATA.15، وباستعمال متوسط مؤشرات الحكم الراشد للتعبير على النوعية المؤسسية السياسية ومؤشر حماية حق الملكية للتعبير على النوعية المؤسسية الاقتصادية بالإضافة إلى استخدام الناتج المحلي الإجمالي كنسب مئوية للتعبير على النمو الاقتصادي ومجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات كنسب مئوية للتعبير على الانفتاح التجاري. وتشير النتائج إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول MENA تتأثر إيجابياً بالنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري وأما بالنسبة لدول BRICS فإن الانفتاح التجاري يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير أن النوعية المؤسسية الاقتصادية تؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد.

**كلمات مفتاحية:** النوعية المؤسسية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الحكم الراشد، حق الملكية، معطيات البانل.

**تصنيفات JEL :** F21، O17، P48.

### Abstract :

This study aims to analyze the impact of institutional quality on foreign direct investment in MENA and BRICS countries during the period (1996 - 2018), using the panel data in the STATA.15 program, the study considers the average of indicators of good governance to express political institutional quality and Property Rights indicators to express economic institutional quality also take Gross Domestic Product (%) to express economic growth and the total exports and imports of goods and services (% of GDP) to express trade openness. The results indicate that FDI inflows to MENA countries are positively affected by Economic growth and trade openness. As for the BRICS countries, trade openness contribute to increasing FDI flows, while economic institutional quality are negatively affect FDI inflows to BRICS countries.

**Keywords:** Institutional Quality; FDI; Good Governance; Property Rights; the Panel Data.

**JEL Classification Cods :** F21, O17, P48.

## المقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر حيوي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وهذا ما كان دافعا للعديد من الاقتصاديين في البحث عن المحددات التي تزيد من حجم تدفقاته وأكثرها أهمية. ولكن الدراسات الحديثة أثبتت أن هدف الشركات المتعددة الجنسيات تحول من البحث عن الموارد والسوق في البلد المضيف إلى البحث عن الكفاءة مركزة على المحددات المؤسسية. فالمؤسسية تعتبر القواعد التي تحكم اللعبة في المجتمع أو بمعنى آخر أنها القواعد التي تحكم العلاقات بين العاملين الاقتصاديين. والمؤسسية ذات النوعية الجيدة تعكس المحيط الداخلي لكل بلد وتميز الأسواق الفاعلة، فهي لا تتوقف على الضمانات والحوافز المقدمة للشركات المتعددة الجنسيات وفقط بل هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية التي تتأثر وتؤثر على بعضها البعض وتميز مناخ الأعمال في البلد المضيف.

وبالنظر في إحصائيات التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم التي أوردتها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) كانت الدول المتقدمة تهيمن على الحصة الكبيرة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة غير أن هذا الوضع لم يدم مدة زمنية طويلة. وتزامنا مع الأزمة المالية العالمية التي عرفها الاقتصاد العالمي سنة 2008 برزت القوة الصاعدة BRICS "البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا" مسجلة ارتفاعا غير مسبوقا في تدفق حجم الاستثمارات المباشرة الوافدة من 77 ألف مليار سنة 2003 إلى 281 ألف مليار دولار في سنة 2008 ثم تذبذبت تدفقاتها لتصل إلى 266 ألف مليار دولار سنة 2017 وهذا بسبب تراجع الاستثمار وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي ورغم ذلك بقيت دول BRICS تستحوذ على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة العالمية بسبب سعيها الحثيث لتحسين بيئة أعمالها من أجل السيطرة على الساحة الاقتصادية العالمية .

كما كان لدول شمال إفريقيا وشرق آسيا وعي كبير بأن للاستثمار الأجنبي المباشر دور فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لذلك تضاعفت جهودها لتهيئة المناخ الاستثماري عن طريق تغيير القوانين القائمة، ضمان الامتيازات والحوافز الممنوحة وقيامها بالعديد من الإصلاحات المؤسسية لتتلاءم مع رغبات المستثمرين الأجانب.

## الإشكالية:

ومن خلال كل ما سبق ذكره وحتى تتمكن من الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة، ارتأينا معالجة الموضوع وفق الإشكالية التالية:

هل توجد هناك علاقة بين النوعية المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA ودول BRICS؟

## فرضيات الدراسة:

تتفوق المحددات المؤسسية على المحددات الكلاسيكية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول BRICS مقارنة بدول MENA.

## أهداف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في قياس أثر النوعية المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA ودول BRICS، وتحديد أهميتها النسبية مقارنة بالمحددات الكلاسيكية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

## دور النوعية المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية مقارنة بين دول MENA ودول BRICS خلال الفترة 1996-2018

### أهمية الدراسة:

تستمد أهمية الدراسة من كون الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أهم المصادر التمويلية الخارجية المكتملة للتنمية، وقد ازدادت أهميته أكثر مع تزايد مستوى العولمة في مرحلتها المعاصرة هذا من ناحية. بالإضافة إلى زيادة أهمية مؤشرات النوعية المؤسسية ودورها في التحليلات الاقتصادية في الآونة الأخيرة، وتعد هذه المؤشرات أحد المحددات المهمة التي تميز مناخ الاستثمار في الدولة المضيفة والأكثر استقطاباً لتدفقاته.

### المنهج المتبع:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضية الرئيسية، نحاول استخدام المنهج الاستقرائي باستعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنوعية المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجانب النظري أما الجانب التطبيقي سنعتمد على المنهج القياسي وذلك باستخدام معطيات البانل من خلال دراسة قياسية مقارنة لأثر النوعية المؤسسية على الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول MENA ودول BRICS خلال الفترة 1996-2018.

### الدراسات السابقة:

- دراسة (Peres, Ameer, & Xu, 2018): تبحث هذه الدراسة في أثر النوعية المؤسسية على الاستثمار الأجنبي المباشر في 110 دولة بما فيها الدول المتطورة والدول النامية من 2002 إلى 2012 باستخدام نماذج البانل، حيث تم التعبير عن النوعية المؤسسية بمؤشرات الحوكمة والتمثلة في: الحد من الفساد والاستقرار الحكومي. إذ أثبتت النتائج أن النوعية المؤسسية تؤثر تأثيراً إيجابياً وبشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة في حين بينت النتائج أن الدول النامية تتميز بضعف مؤسسي مما يؤدي إلى تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- دراسة (Badri & Sheshgelanib, 2017): تحاول هذه الدراسة النظر في تأثير الحرية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في 10 دول نامية وهي كالتالي: الأرجنتين، أرمينيا، بلغاريا، بوليفيا، كولومبيا، الهند، إيران، روسيا، رومانيا وتركيا باستخدام بيانات البانل وطريقة المربعات الصغرى خلال الفترة من 2001 إلى 2013. وأظهرت النتائج بأن الحرية الاقتصادية ذات تأثير إيجابي ومهم على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد المضيف.
- دراسة (Kurul & Yalta, 2017): تختبر هذه الدراسة العلاقة بين العوامل المؤسسية (مؤشرات الحكم الرشيد) وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 113 بلدا ناميا خلال الفترة 2002-2012 باستخدام نماذج البانل الديناميكي. وأثبتت النتائج بأن درجة تأثير مؤشرات النوعية المؤسسية على قرارات المستثمرين الأجانب في البلدان النامية تتفاوت من متغير إلى آخر. بحيث كان للحد من الفساد، فعالية الحكومة والصوت والمساءلة آثار إيجابية كبيرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما بينت الدراسة أيضاً أن هناك تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 2008 و2009 بسبب الأزمة المالية.
- دراسة (Tag, Degirmen, & Saltik, 2016): تحلل هذه الدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحرية الاقتصادية (بالتركيز على المؤشرات التالية: حجم الحكومة، كفاءة النظام القانوني، حق الملكية، الحرية النقدية، حرية

التجارة الدولية، تنظيم أسواق الائتمان، حرية العمل وحرية الأعمال) لـ 120 دولة من بينها 89 دولة نامية و 31 دولة متقدمة باستخدام بيانات البانل خلال الفترة من 2006 إلى 2012. وأشارت النتائج إلى أن يكون زيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان ذات البيئة المؤسسية التي تعزز الحرية الاقتصادية وخاصة كفاءة النظام القانوني والحرية التجارية من المحددات الهامة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

— دراسة (Zidi & Ali, 2016): الهدف من هذه الدراسة هو دراسة أثر مؤشرات الحوكمة (الصوت والمساءلة، فعالية الحكومة، نوعية التنظيم، سيادة القانون، الاستقرار السياسي ومكافحة الفساد) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 11 عشر بلدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "MENA" باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية خلال الفترة 1996 إلى 2014. وأثبتت النتائج أن النوعية المؤسسية تلعب دورا حاسما في دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول "MENA". وفي هذا الإطار فإن المؤشرات التالية: الصوت والمساءلة، فعالية الحكومة، نوعية التنظيم وسيادة القانون ترتبط بشكل إيجابي مع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. في حين أن الاستقرار السياسي ومكافحة الفساد ترتبط بشكل سلبي مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

— دراسة (Shah & Afridi, 2015): تقوم هذه الدراسة بقياس أثر الحكم الرشيد (الاستقرار السياسي، نوعية التنظيم، السيطرة على الفساد وفعالية الحكومة) على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي "SAARC" باستخدام بيانات البانل وانحدار التأثيرات العشوائية خلال الفترة 2006 إلى 2014. وأظهرت النتائج أن الاستقرار السياسي ونوعية التنظيم تؤثران بقوة وإيجابية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي "SAARC".

## 1- مقارنة نظرية للنوعية المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر عن بعضها البعض من حيث الزاوية التي ينظر بها إليه والغرض منه، حيث عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه فئة من فئات الاستثمار الدولي، يتمثل في حصول كيان مقيم في بلد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في بلد آخر، وينطوي الاهتمام على وجود علاقة طويلة بين المستثمر المباشر والشركة ودرجة تأثير كبيرة بين المستثمر وإدارة الشركة. ويمكن تمييز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الأنواع الأخرى من الاستثمارات من حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو حق التصويت في الشركة. وتنقسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حقوق الملكية، الأرباح المعاد استثمارها ورأس المال (UNCTAD, 1999, P04). وأما منظمة التجارة العالمية (OMC) تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الذي ينتج عندما يقوم المستثمر بامتلاك أصول في دولة أخرى (الدولة المضيفة)، وتكون له تسيير الأصول المملوكة بصورة قانونية (هاشم، 2013، ص114). والهيئات الدولية تتفق بصفة عامة على العناصر التالية:

- نسبة 10 % تعتبر كنسبة محددة لامتلاك القدرة على إبداء الرأي في تسيير الاستثمارات واتخاذ القرار في الشركة.
- حق امتلاك المستثمر لأصول الملكية الكلية أو الجزئية في البلد المضيف.

حاولت العديد من النظريات تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر عبر فترات زمنية متتالية، إلا أن نظرية Dunning الانتقائية تعد شاملة في تفسير هذه الظاهرة ويحددها تفاعل ثلاث متغيرات مترابطة فيما بينها (Dunning, 2000, p163)، وتمثل فيما يلي:

#### أولاً-مزايا الملكية الخاصة (Ownership specific advantage):

وهي الميزة الفريدة من نوعها التي تميز الشركات في الدول المضيفة عن باقي الشركات الموجودة فيها، والمتمثلة في الإنتاجية المتميزة، قوة المعرفة. حيث يفترض أن الاختلافات في الإنتاجية تستند إلى الأصول غير المادية القابلة للتحويل المكاني للشركة الأم. وعادة ما تكون هذه المزايا ناتجة عن الأصول غير الملموسة الاحتكارية. كما أن هذه الميزة تقود الشركة إلى تحقيق وفرة الحجم، والوصول إلى نطاق واسع من رأس المال في جميع أنحاء الشركات المتعددة الجنسيات (Liang, Ren, & Zhu, 2011, p06). وتنقسم هذه المزايا إلى (Dunning & Lundan, 2008, p101):

**O<sub>a</sub>: ملكية الأصول (Ownership Assets):** تشير إلى امتلاك الشركة لحقوق الملكية ومزايا الأصول غير الملموسة مثل: ابتكار المنتجات، إدارة الإنتاج، التنظيم والتسويق والقدرة على الابتكار.

**O<sub>t</sub>: تخفيض تكاليف الصفقات (Minimising Transaction Cost):** وتمثل في قدرة الشركة في إبرام علاقات تعاونية منتجة وتكاليف منخفضة، والقدرة على تنويع أو تقليل المخاطر.

**O<sub>i</sub>: الأصول المؤسسية (Institutional Assets):** وتشمل المؤسسية الرسمية وغير الرسمية التي تحكم عمليات القيمة المضافة داخل الشركة، وبين الشركة وأصحاب المصلحة فيها. والمتمثلة في مدونات السلوك، مختلف القواعد وثقافة الشركات، أنظمة التحفيز والتقييم، القيادة وإدارة التنوع.

#### ثانياً-ميزة الموقع الخاصة (Location specific advantage):

تركز ميزة الموقع أساساً على مسألة اختيار الشركات المتعددة الجنسيات الدولة التي يتم فيها التوطن، والمتمثلة في: وفرة الموارد الطبيعية، انخفاض الرسوم الجمركية، اتساع حجم السوق، تكلفة اليد العاملة، السياسات الحكومية، الاستقرار السياسي، العوامل المؤسسية. بما فيها التنظيمات والقواعد القانونية لحماية المستثمرين. كما أن هذه المزايا تختلف اختلافاً كبيراً بين مختلف البلدان (Liang, Ren, & Zhu, 2011, p07).

#### ثالثاً-ميزة التدويل الخاصة (Internalization specific advantage):

تفضل الشركة المستثمرة ضمن الإنتاج الدولي أن تستغل مزاياها الخاصة عن طريق إنشاء سوق داخلي ضمن إطارها الإداري. بمعنى الاستفادة من التسلسلات الهرمية بدلاً من الأسواق الخارجية، بحيث يكون تحويل ملكيتها الخاصة في شكل استثمار مباشر أفضل للشركة من تحويلها عن طريق البيع أو التأجير لتجنب التدخل الحكومي وتكاليف الصفقات، الحفاظ على السلع الوسيطة بما فيها التكنولوجيا، المعرفة وغيرها من المهارات بسبب عدم كمال السوق، وهذه الميزة مهمة للشركات الكبرى لتفادي فقدان ملكية المعرفة والتكنولوجيا المتطورة (Letto-Gillies, 2014, P08).

وبناء على نظرية Dunning أثبتت الدراسات الحديثة أن المحددات الكلاسيكية لم تعد كافية لوحدها في تفسير جاذبية الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة بل يجب التركيز أيضا على أهمية المحددات المؤسسية. فالمؤسسية هي مساهمة أمريكية للفكر الاقتصادي ظهرت مع أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر مع Thorstein Veblen الذي عرفها بأنها عادات عقلية سائدة أو طرق تفكير واسعة النطاق بشأن العلاقات والوظائف الخاصة بالفرد والمجتمع (Maucourant, 1998, P04).

ثم جاءت أبحاث John Commons الذي عرف المؤسسية بأنها الهيكل المنظم للإرادة الفردية التي تعمل في إطار قانوني متطور أو أنها العمل الجماعي الموجه بما يؤدي إلى تحرر وتوسع السلوك الفردي (Chavance, 2012, P30).  
وبعدها ظهر الاقتصاد المؤسسي الجديد لينتقد القديم والذي يعود أصله إلى تقاليد التيارات الاقتصادية السابقة، وهو قائم على أعمال كل من Coase Ronald، Williamson Oliver و North Douglas وقام هذا الأخير بشكل متزايد بنقد الاقتصاد النيوكلاسيكي الذي فشل في تفسير وشرح طبيعة المؤسسية، كما فتح بحثه بآفاق جديدة في التاريخ الاقتصادي (Menard & Shirley, 2012, P05).

و لعب North دورا مؤثرا جدا في الحجة القائلة بأن المؤسسية يجب أن توصف بأنها القيود الإنسانية التي تشكل التفاعل الإنساني أو مجموعة القواعد التي تحكم عملها. أو هي مجموعة القيود الرسمية و غير رسمية، وهذه القيود تشكل ما يسميه بقواعد اللعبة (Faundez, 2016, P385).

وينبغي أن يفهم من قواعد اللعبة بأنها القواعد القانونية الرسمية بالإضافة إلى المعايير الاجتماعية غير رسمية التي تحكم السلوك الفردي وهيكل التفاعل الاجتماعي داخل المؤسسية (Binmore, 2010, P247).

كما أكد North على التمييز بين المؤسسية والمنظمات، بحيث أن المؤسسية هي قواعد اللعبة، فهي تحدد كيف يتم لعب اللعبة، إذ يسعى الفريق لكسب اللعبة بتطبيق كل الاستراتيجيات، التنسيق، المهارات والوسائل بطريقة زبيلة، أما المنظمات فهي عبارة عن اللاعبين، مكونة من مجموعة من الأفراد مرتبطة بمشروع مشترك لتحقيق أهداف محددة. ويمكن تمييز عدة أنواع من المنظمات فمنها المنظمات السياسية (الأحزاب السياسية، مجلس الشيوخ)، الاقتصادية (الشركات)، الاجتماعية (النوادي والجمعيات الرياضية) والتعليمية (المدارس، الجامعات ومراكز التكوين المهني).

ويعتبر التفاعل بين المؤسسية والمنظمات أمر ضروري، فالإطار المؤسسي هو الذي يحدد أنواع المنظمات التي سيتم إنشاؤها وكذا تطويرها، باعتبارها الدافع الأساسي لتحقيق التغيير المؤسسي، كما أنها تعكس الفرص التي تحققها الترتيبات المؤسسية (Chavance, 2012, P P 67- 68).

والمؤسسية ذات النوعية الجيدة هي التي تقوم بالحد من عدم اليقين بالنسبة لصانعي القرارات الاقتصادية وتقدم حوافز لسلوك الإنتاج وكلما كانت النوعية جيدة ترتفع ربحية المشاريع الاقتصادية في ظل التوقعات وبالتالي يتم اتخاذها (Berggen, Bergh, & Bjornskov, 2012, P91).

## دور النوعية المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية مقارنة بين دول MENA ودول BRICS خلال الفترة 1996-2018

كما يرى North أن النوعية المؤسسية الجيدة هي التي توفر حقوق ملكية محددة وواضحة وتوفر الحوافز من أجل زيادة الإنتاج، وتقوم على نظام سياسي يسعى لتوفير منظومة قانونية وقضائية تضمن تنفيذ العقود والاتفاقيات بتكلفة منخفضة (مخرومي و جوادي، 2016، ص249).

وبشكل عام توصلت العديد من الدراسات إلى أهمية المحددات المؤسسية في تموقع الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي سياق أكثر تحديداً، أكد بعض المؤلفين على أهمية النوعية المؤسسية الاقتصادية الجيدة في البلدان المضيفة. بينما حاول آخرون تقييم تأثير النوعية المؤسسية السياسية، استقرار الحكومة والمخاطر السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي دراسة تجريبية قام بها (Zheng, 2006) وجد دليلاً إحصائياً قوياً لعلاقة معكوسة على شكل حرف U بين المؤسسية السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا يعني أنه في المرحلة الأولى لتقدم الاقتصاد السياسي والتي تتميز بالحكم السياسي الضعيف يكون فيها الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد. ولكن مع استقرار الوضع السياسي تنخفض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر. والأساس المنطقي لهذه النتيجة هو وضع قواعد جديدة غالباً ما تكون قاسية تحكم الأنظمة الضريبية وإعادة الأرباح. مما يحبط المستثمرين الأجانب (Bissoon, 2012, P41).

والنوعية المؤسسية لا تتوقف على الضمانات والحوافز المقدمة للشركات المتعددة الجنسيات وفقط بل هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية التي تتأثر وتؤثر على بعضها البعض وتميز مناخ الأعمال في البلد المضيف. وعلى حسب (أسيموجلو و روبنسون، 2015، ص114) تصنف مؤشرات النوعية المؤسسية إلى نوعية مؤسسية سياسية ونوعية مؤسسية اقتصادية.

### 1-1 مؤشرات النوعية المؤسسية السياسية:

تنقسم مؤشرات النوعية المؤسسية السياسية إلى ما يلي:

#### 1-1-1 الحكم الرشيد:

إدارة الحكم أو الحوكمة (Governance) مصطلح انجليزي أستخدم من قبل البنك العالمي في دراسات وتحليل التنمية ثم أضيف له صفة الجيد ليصبح الحكم الرشيد (Good Governance) لدوره في تحسين مستوى الأداء العام وتحقيق نتائج ملموسة في مجالات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية (شوبار و جوادي، 2016، ص05).

أشار (Shah and Huther, 1996) إلى أن هناك ارتباط بين مفهوم الحكم الرشيد والمؤسسية، معتبرين الحكم الرشيد "هو جميع جوانب ممارسة السلطة من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في إدارة الموارد الطبيعية للدولة" وقد تحقق ذلك من خلال عمل (Kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, 2003) الذين عرفوا الحكم الرشيد بأنه "التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما" (Zhuang, De Dios, & Martin, 2010, P06).

قدم (Kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, 2011, P223) ستة مؤشرات لقياس النوعية المؤسساتية السياسية والمتمثلة فيما يلي: إبداء الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، نوعية التنظيم، سيادة القانون ومكافحة الفساد .

### 1-1-2- مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index) :

يمكن الإشارة إليه بطريقة عكسية " عدم الشفافية" والمطابق لمصطلح "الفساد"، وتقوم بإصداره منظمة الشفافية العالمية منذ سنة 1995 ويرمز له اختصاراً بـ CPI، وهو يقيس مستويات الفساد المتصورة في القطاع العام في جميع أنحاء العالم. وعلى إثر هذا المؤشر يتم تقييم الدول وترتيبها وفقاً لدرجة وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين فيها بناءً على إدراك رجال الأعمال والمحللين والسياسيين ومنهم المتخصصون والخبراء من الدولة نفسها. وفي إعداد هذا المؤشر تقوم المنظمة بطرح أسئلة ذات صلة باستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة على سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين للرشوة أثناء المشتريات، اختلاس الأموال العامة، مدى نجاح جهود مكافحة الفساد (غزوان، 2016، ص172).

1-1-3- مؤشرات المخاطر السياسية للدليل الدولي للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية " Political Risk Services " من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار (Daude & Stein, 2007, P09) .

إن المؤشر المركب للمخاطر القطرية السياسية ومؤشراته الفرعية تعتبر مقياساً للأداء المؤسسي، والتي لها علاقة بالنمو كما أن زيادة النمو الاقتصادي تسمح للبلد بالاستثمار بشكل كبير. وهذا ما يتطلب تحسين في جودة المؤسساتية (Bakwena, 2009, P16).

يتكون مؤشر المخاطر القطرية السياسية من 12 مؤشر فرعي والمتمثلة فيما يلي : درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور الجيش في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصادقية الممارسات الديمقراطية ونوعية البيروقراطية.

### 1-2- مؤشرات النوعية المؤسساتية الاقتصادية

تقوم النوعية المؤسساتية الاقتصادية بدعم النمو الاقتصادي بأفضل الطرق الممكنة وتسهيل ممارسة الأنشطة الانتاجية والاستثمارات الطويلة الأجل بدلا من أنشطة البحث عن الربح (Valdivieso, Davoodi, Fischer, Jenkner, & Said, 2001, P44). وتميزها مجموعة من المؤشرات التي نعرضها بشكل مفصل كالتالي:

1-2-1- مؤشر الحرية الاقتصادية: يرى العديد من الباحثين أن الحرية الاقتصادية تعكس النوعية المؤسساتية الاقتصادية (Bounoua & Maatallah, 2014, P144). والحرية الاقتصادية هي الحالة التي يمكن للأفراد أن يتصرفوا فيها بأقصى قدر من الاستقلال الذاتي والحد الأدنى من العوائق في السعي إلى كسب رزقهم الاقتصادي وازدهارهم.



## دور النوعية المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية مقارنة بين دول MENA ودول BRICS خلال الفترة 1996-2018

وفي مجتمع حر اقتصاديا، يكون كل فرد مسؤول عن عمله ومبادراته، ويتمكن من متابعة نشاطاته على حسب اختياره وبهذا يكتسب فرصة النجاح أو الخسارة على حسب مجهوداته وقدراته. كما أن المجتمع الحر اقتصاديا يميز السوق المفتوحة، إضافة إلى ذلك تتميز عملية اتخاذ القرارات بالشفافية والانفتاح مما يسمح بتكافؤ الفرص للجميع. ويمكن استناد توزيع موارد الاستهلاك والإنتاج إلى المنافسة المفتوحة بحيث يكون لكل فرد أو شركة فرصة عادلة للنجاح. وهذه المبادئ الأساسية الثلاثة للحرية الاقتصادية - وهي تمكين الأفراد من متابعة نشاطاتهم وعدم التمييز بينهم والمنافسة الحرة - هي أساس جميع التدابير والسياسات الواردة في مؤشر الحرية الاقتصادية (Miller, Kim, & Holmes, 2014, PP 79-80). وتصنف مؤشرات الحرية الاقتصادية إلى 12 مؤشر فرعي وهي كالتالي: حق الملكية، الفعالية القضائية، نزاهة الحكومة، الحرية الجبائية، الإنفاق الحكومي، الصحة المالية، حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية، الحرية التجارية، حرية الاستثمار والحرية المالية.

### 1-2-2- مؤشّر سهولة أداء الأعمال:

تصدر تقارير ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business في مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وتهدف هذه التقارير إلى حشد صانعي السياسات لتخفيض تكلفة الإجراءات الحكومية والحد من مدى تعقيدها، وتوفير مجموعة من المعارف التي تساعد اقتصاديات العالم في توفير فرص متكافئة، المحافظة على الشفافية، تشجيعها على المنافسة العادلة وتحسين النوعية المؤسسية من أجل رصد التقدم عبر السنين والمقارنة بين بعضها البعض في ظل القواعد الأساسية من أجل خلق بيئة أعمال جيدة. كما تتيح لرواد الأعمال فرصا أكبر لتنمية شركاتهم وتوفير أكثر لفرص الأعمال (البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، 2014).

يرتب تقرير سهولة أداء الأعمال الدول حسب المؤشرات التالية: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، تسوية حالات الإعسار وتنظيم سوق العمل.

### 2- دراسة قياسية مقارنة لأثر النوعية المؤسسية على الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول MENA ودول BRICS

يتمثل هدف هذه الدراسة القياسية في اختبار أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA ودول BRICS، وتحديد هل أن الاختلاف في مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر راجع إلى النوعية المؤسسية أو بمعنى آخر هل يمكن اعتبار النوعية المؤسسية كأحد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA ودول BRICS. للإجابة على ذلك سوف نستخدم منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو بما يعرف بمعطيات البانل (Panel Data).

#### 1-2-1- النماذج الأساسية لتحليل معطيات البانل: تتمثل في ثلاثة نماذج وهي كالتالي:

##### 1-1-2- نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model): يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج

بيانات البانل حيث تكون فيه جميع المعاملات ( $\alpha_{0i}$  و  $\beta_k$ ) ثابتة لجميع الفترات الزمنية، كما أنه يأخذ بعين الاعتبار افتراضات النموذج الكلاسيكي.

ويمكن كتابة النموذج على الشكل التالي (Raffalovich & Chung, 2014, P211) :

$$Y_{it} = \alpha_{0i} + \sum_k \beta_k X_{kti} + \varepsilon_{ti}, \quad i=1,2,\dots,N \text{ et } t=1,2,\dots,T$$

حيث أن:  $E(\varepsilon_{ti}) = 0$  و  $\text{Var}(\varepsilon_{ti}) = \sigma_\varepsilon^2$  بحيث تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات النموذج (Greene, 2010, P349).

## 2-1-2- نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model):

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة  $\alpha_{0i}$  لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير مع الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية (Damolar, 2004, P642). ويعتبر نموذج التأثيرات الثابتة الطريقة الأبسط والأكثر سهولة لمقارنة سلوك الأفراد مع الزمن، والتي تفترض تغير معلمات الميل بين الأفراد أو عبر الزمن. ولكن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت. وعلى هذا الأساس سميت بنماذج التأثيرات الثابتة إذن فهي تمثل البعد الفردي والزمني معا لنموذج البانل (Matyas & Sevestre, 1993, P30).

فمن خلال منحج التأثيرات الثابتة يمكن اعتبار الاختلاف في الوحدات المقطعية إلى الاختلاف في الحد الثابت، لذلك يمكن التعامل مع  $\alpha_i$  كمعلمة مجهولة ويراد تقديرها، عادة يرتبط نموذج البانل ذو الأثر الثابت بالنموذج الخاص بطريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية "LSDV". والذي يمكن كتابته على الشكل التالي (Greene W. H., 2003, P278):

$$Y_i = D \alpha_i + X_i \beta + \varepsilon_i$$

## 2-1-3- نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model):

على عكس نموذج التأثيرات الثابتة يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع  $\alpha_i$  على أنها معالم عشوائية، وليست معالم ثابتة، بحيث

يقوم هذا الافتراض على أن العينة المستخدمة في التطبيق مسحوبة بشكل عشوائي، ولهذا يعامل الأثر الفردي  $\alpha_i$  كعنصر عشوائي عبر المفردات (Frees, 2004, P66).

ومن هنا يظهر الاختلاف بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة، فنموذج التأثيرات الثابتة يفترض أن كل فرد  $i$  أو كل سنة تأخذ قاطعا مختلفا، في حين أن نموذج التأثيرات العشوائية يفترض أن كل فرد  $i$  أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي ويشار إليه بنموذج مكونات الخطأ Error components model أو مكونات التباين، نظرا لأن التأثيرات العشوائية يتم تضمينها داخل حد الخطأ العشوائي (عابد بن عابد، 2010، ص19).

ومن هنا يمكن كتابة نموذج التأثيرات العشوائية على الشكل التالي (Brooks, 2008, P498):

$$y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}, \quad \varepsilon_{it} = u_i + v_{it}$$

ومن خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن النموذج يحتوي على مركبتين للخطأ العشوائي هما:

$u_i$ : هو تأثير عشوائي فردي لا يتغير بمرور الوقت.

$v_{it}$ : هو التأثير العشوائي الفردي والزمني الذي يتغير في كلا البعدين.

## 2-2-اختبارات تحديد النموذج الأفضل:

2-2-1-اختبار فيشر: تتمثل فرضيات اختبار فيشر فيما يلي (Otrou, 2006, P111):

الفرضية الصفرية: تجانس الحدود الثابتة (نموذج متجانس).

الفرضية البديلة: عدم تجانس الحدود الثابتة (نموذج الآثار الفردية الثابتة).

2-2-2-اختبار هوسمان (Hausman Test): تتمثل فرضيات اختبار هوسمان فيما يلي (Greene W. H., 2003, P301):

الفرضية الصفرية: النموذج المناسب هو التأثيرات العشوائية.

الفرضية البديلة: النموذج المناسب هو التأثيرات الثابتة.

## 2-3-نموذج الدراسة

من أجل تحديد أثر النوعية المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من دول MENA (الجزائر، البحرين، مصر، إيران، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، موريتانيا، سلطنة عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، تونس والإمارات العربية المتحدة) ودول BRICS (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا)، يمكن صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$FDI_{it} = \beta_1 + \beta_2 PIQ_{it} + \beta_3 EIQ_{it} + \beta_4 GDP_{it} + \beta_5 OPEN_{it} + U_i + \varepsilon_{it}$$

متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

المتغير التابع هو  $FDI$ : الاستثمار الأجنبي المباشر وتم التعبير عنه بصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (البيانات متوفرة في World Bank)  
المتغيرات التفسيرية: تتمثل فيما يلي:

1-  $PIQ$ : مؤشر النوعية المؤسسية السياسية وتم التعبير عنه بمتوسط مؤشرات الحكم الراشد الستة: إبداء الرأي

والمساءلة (VA)، الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS)، فعالية الحكومة (GE)، نوعية التنظيم (RQ)،

سيادة القانون (RL) ومراقبة الفساد (CC). البيانات متوفرة في (WGI database).

2-  $EIQ$ : مؤشر النوعية المؤسسية الاقتصادية وتم التعبير عنه بحق الملكية. البيانات متوفرة في (heritage.org).

3-  $GDP$ : النمو الاقتصادي تم التعبير عنه بالناتج المحلي الإجمالي كنسب مئوية (البيانات متوفرة في World Bank).

4-  $OPEN$ : الانفتاح التجاري تم التعبير عنه بمجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (البيانات متوفرة في World Bank).

## 4-2- تقدير نماذج البائل:

### 1-4-2- بالنسبة لدول MENA

الجدول (01): تقدير نماذج البائل بالنسبة لدول MENA

المتغير التابع: يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر FDI			
الفترة: 2018-1996 T=23 N=14 مجموع مشاهدات البائل: 14*23= 322 مشاهدة			
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
Constante	-2.63564**	-3.35487**	-2.515752
PIQ	-2.534259***	-0.2310937	-1.460285
EIQ	-0.0256131	-0.0079042	-0.0160743
GDP	0.1905192***	0.1673131***	0.1748558***
OPEN	0.0678584***	0.0731721***	0.0646408***
اختبارات تحديد النموذج الأفضل			
اختبار فيشر	0.0000		
اختبار Hausman	0.4990		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات STATA.15

معنوي عند 1% (\*\*\*)، 5% (\*\*)، و10% (\*).

### 2-4-2- بالنسبة لدول BRICS

الجدول (02): تقدير نماذج البائل بالنسبة لدول BRICS

المتغير التابع: يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر FDI			
الفترة: 2018-1996 T=23 N=5 مجموع مشاهدات البائل: 5*23= 115 مشاهدة			
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
Constante	5.449847***	2.559006***	5.449847***
PIQ	0.4518081	-0.1408617	0.4518081
EIQ	-0.0511215***	-0.0385927***	-0.0511215***
GDP	0.0409983	0.0340093	0.0409983
OPEN	-0.0234636***	0.0278004**	-0.0234636***
اختبارات تحديد النموذج الأفضل			
اختبار فيشر	0.0000		
اختبار Hausman	0.0000		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات STATA.15

معنوي عند 1% (\*\*\*)، 5% (\*\*)، و10% (\*).

## 2-5- تحليل النتائج:

### 2-5-1- بالنسبة لدول MENA

بعد تقدير نموذج أثر النوعية المؤسساتية على الاستثمار الأجنبي المباشر باستعمال نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية والتطرق إلى مجموعة من الاختبارات لتحديد النموذج المناسب، فإن اختبار فيشر يشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب (رفض الفرضية الصفرية) ويهدف الاختبار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية قمنا باختبار Hausman دللت النتيجة على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأمثل حسب هذا الاختبار. وبالتالي سوف نعتمد على نتائجه في هذه الدراسة القياسية.

### 2-5-1-1- تحليل النتائج من الناحية الإحصائية:

- مؤشر النوعية المؤسساتية السياسية (PIQ) له تأثير سلبي وغير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- مؤشر النوعية المؤسساتية الاقتصادية (EIQ) له تأثير سلبي وغير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- متغير النمو الاقتصادي (GDP) له تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- متغير الانفتاح التجاري (OPEN) له تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% على الاستثمار الأجنبي المباشر.

### 2-5-1-2- تحليل النتائج من الناحية الاقتصادية:

- متغير النمو الاقتصادي (GDP) له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر: حيث أنه كلما كانت زيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بوحدة واحدة يصاحبه زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.17 % ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لدول MENA تكون حافزا لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ونتائج دراسة (Mengistu & Adhikary, 2011).
- متغير الانفتاح التجاري (OPEN) له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر: حيث أنه كلما كانت زيادة في متغير الانفتاح التجاري (OPEN) بوحدة واحدة يصاحبه زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.06 % ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة صادرات وواردات دول MENA تكون حافزا لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ونتائج دراسة (Sabir, Rafique, & Abbas, 2019).

### 2-5-2- بالنسبة لدول BRICS:

بعد تقدير نموذج أثر النوعية المؤسساتية على الاستثمار الأجنبي المباشر باستعمال نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية والتطرق إلى مجموعة من الاختبارات لتحديد النموذج المناسب، فإن اختبار فيشر يشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب (رفض الفرضية الصفرية) ويهدف الاختبار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية قمنا باختبار Hausman دللت النتيجة على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأمثل حسب هذا الاختبار. وبالتالي سوف نعتمد على نتائجه في هذه الدراسة القياسية.

## 2-5-2-1- تحليل النتائج من الناحية الإحصائية:

- مؤشر النوعية المؤسساتية السياسية (PIQ) له تأثير سلبي وغير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- مؤشر النوعية المؤسساتية الاقتصادية (EIQ) له تأثير سلبي ومعنوي عند مستوى 1% على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- متغير النمو الاقتصادي (GDP) له تأثير إيجابي وغير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- متغير الانفتاح التجاري (OPEN) له تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى 5% على الاستثمار الأجنبي المباشر.

## 2-5-2-2- تحليل النتائج من الناحية الاقتصادية:

- مؤشر النوعية المؤسساتية الاقتصادية (EIQ) له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر: العلاقة العكسية بين مؤشر النوعية المؤسساتية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تفسيرها بغياب حماية حقوق ملكية الأفراد في دول BRICS والتي تؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما توصلت إليه دراسة (Ajide & Eregha, 2014) ولكن لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- متغير الانفتاح التجاري (OPEN) له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر: حيث أنه كلما كانت زيادة في متغير الانفتاح التجاري (OPEN) بوحدة واحدة يصاحبه زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.02 % ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة صادرات وواردات دول BRICS تكون حافزاً لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

### الخلاصة:

كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو مقارنة أثر النوعية المؤسساتية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين 14 دولة من دول MENA (الجزائر، البحرين، مصر، إيران، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، موريتانيا، سلطنة عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، تونس والإمارات العربية المتحدة) ودول BRICS (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا) خلال الفترة الممتدة ما بين 1996-2018، وتم استعمال متوسط مؤشرات الحكم الراشد للتعبير على النوعية المؤسساتية السياسية ومؤشر حماية حق الملكية للتعبير على النوعية المؤسساتية الاقتصادية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن دول MENA تتأثر إيجابياً بالنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري. وأما بالنسبة لدول BRICS فإن الانفتاح التجاري يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أما النوعية المؤسساتية الاقتصادية تؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها.

من خلال الدراسة والنتائج المتوصل إليها نجد أن المحددات الكلاسيكية أكثر أهمية من المحددات المؤسساتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول MENA و BRICS بحيث أن دول BRICS تتمتع بموارد ديموغرافية، جغرافية وبيئة اقتصادية تتسم بمزايا رفيعة المستوى: كبر حجم السوق، قيمة البنية التحتية، انخفاض تكلفة اليد العاملة وكلها عوامل ساهمت في نموها السريع والخروج من الركود العميق وبرزت كقوة اقتصادية صاعدة مستفيدة من أكبر حجم لتدفقات الاستثمارات

## دور النوعية المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية مقارنة بين دول MENA ودول BRICS خلال الفترة 1996-2018

الأجنبية المباشرة على عكس دول MENA فرغم الجهود المكثفة لتهيئة المناخ الاستثماري إلا أنه يبقى مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي دون المستوى المرغوب وهذا راجع إلى ضعف إدارة الحكم، ارتفاع مستويات الفساد وارتفاع تكاليف الأعمال مما ينتج عنه عدم ثقة المستثمرين الأجانب في ممارسة أعمالهم .

### التوصيات:

- على ضوء النتائج المتوصل إليها، سنعرض جملة من التوصيات وهي كالتالي:
- علاج العجز المؤسسي السياسي عن طريق تحسين إدارة الحكم في كل من دول MENA وBRICS.
- العمل على توفير بيئة مؤسسية تجمع بين البيئة السياسية، الاقتصادية، القانونية والاجتماعية في دول MENA وBRICS قصد جعلها أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعزيز النوعية المؤسسية وذلك من خلال ضرورة تحسين نوعية خدمات البنية التحتية، ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي، العمل على ضمان استقرار البيئة التشريعية والقانونية في دول MENA.
- يجب أن يكون هناك تفاعل بين المحددات المؤسسية والمحددات الكلاسيكية لزيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول MENA ودول BRICS .

### المصادر والمراجع:

1. أسيمو جلو دارون، روبنسون جيمس أ. (2015). لماذا تفشل الأمم – أصول السلطة والازدهار والفقر. - الطبعة العربية الأولى. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. القاهرة - مصر.
2. شوبار لياس، جوادي عصام. (2016)، الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية - دراسة قياسية باستعمال بيانات البانيل خلال الفترة 2000 - 2012. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية. المجلد 2. العدد 1.
3. عابد بن عابد العبدلي. (2010)، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانيل. مجلة دراسات اقتصادية اسلامية. المجلد 16. العدد 1.
4. غزوان رفيق عويد. (2016)، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية - مع الإشارة إلى حالة العراق. - مجلة النزاهة والشفافية للبحث والدراسات. العدد التاسع.
5. مخزومي لطفي، جوادي عصام. (2016)، التحليل القياسي للنوعية المؤسسية والنمو الاقتصادي. مجلة التنمية الاقتصادية. المجلد 01. العدد 02.
6. هاشم جمال. (2013)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة - دراسة حالة الجزائر. - مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. جامعة الوادي. المجلد 01. العدد 06.
7. البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. (2014)، ممارسة أنشطة الأعمال 2014 - فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. - الموقع الإلكتروني: [www.doingbusiness.org](http://www.doingbusiness.org). تاريخ الاطلاع: 2020/10/25.
8. Ajide, K. B., & Eregha, P. B. (2014). Economic freedom and Foreign direct investment in ECOWAS Countries: A panel data analysis. Applied Econometrics and International Development, 14(2).

9. Bakwena, M., Bodman, P., Le, T., & Tang, K. K. (2009). Avoiding the resource curse: The role of institutions (Vol. 3209). Macroeconomics Research Group
10. Brooks, C. (2008). Introductory econometrics for finance. Cambridge university press. Second edition.
11. Damodar, N.G.(2004). Basic econometrics.The McGraw-Hill companies. Fourth edition.
12. Dunning, J. H., & Lundan, S. M. (2008). Multinational enterprises and the global economy. second edition . Edward Elgar Publishing.
13. Frees, E. W. (2004). Longitudinal and panel data: analysis and applications in the social sciences. Cambridge University Press.
14. Greene, W. H. (2003). Econometric analysis. Fifth edition. Pearson education. India .
15. Greene, W. H. (2010). Econometric analysis, 7 th edition, Prentice Hall, New York university.
16. Mátyás, L., & Sevestre, P. (1993). The econometrics of panel data: handbook of theory and applications . First edition. Kluwer academic publishers.
17. Valdivieso, R. A., Davoodi, H. R., Fischer, F., Jenkner, E., & Said, M. (2001). The West Bank and Gaza: Economic Performance, Prospects, and Policies: Achieving Prosperity and Confronting Demographic Challenges. International Monetary Fund.
18. Badri, A., & Sheshgelanib, A. (2017). Economic Freedom and FDI in Selected Developing Countries. International Journal of Economics and Financial Research, 2(5).
19. Berggren, N., Bergh, A., & Bjørnskov, C. (2012). The growth effects of institutional instability. Journal of institutional economics, 8(2).
20. Binmore, K. (2010). Game theory and institutions. Journal of Comparative Economics, 38(3), 245-252.
21. Chaib, B., & Siham, M. (2014). The impact of institutional quality in attracting foreign direct investment in Algeria. Topics in Middle Eastern and African Economies, 16(2).
22. Chavance, B. (2012). John Commons's organizational theory of institutions: a discussion. Journal of Institutional Economics, 8(1).
23. Daude, C., & Stein, E. (2007). The quality of institutions and foreign direct investment. Economics & Politics, 19(3).
24. Dunning, J. H. (2000). The eclectic paradigm as an envelope for economic and business theories of MNE activity. International business review, 9(2).
25. Faundez, J. (2016). Douglass North's theory of institutions: lessons for law and development. Hague Journal on the Rule of Law, 8(2).
26. Ietto-Gillies, G. (2014). The Theory of the Transnational Corporation at 50+. Economic Thought History, Philosophy, and Methodology, 3(2).
27. Kurul, Z., & Yalta, A. Y. (2017). Relationship between institutional factors and FDI flows in developing countries: New evidence from dynamic panel estimation. Economies, 5(2).
28. Liang, H., Ren, B., & Zhu, H. (2011). Revisiting the OLI paradigm: The institutions, the state, and China's OFDI.
29. Maucourant, J. (1998). Pulsions et institutions: l'apport de Thorstein Veblen.
30. Menard, C., & Shirley, M. M. (2012). New institutional economics: From early intuitions to a new paradigm. Working Paper.
31. Mengistu, A. A., & Adhikary, B. K. (2011). Does good governance matter for FDI inflows? Evidence from Asian economies. Asia Pacific business review, 17(3), 281-299.
32. Otrou Ali Henri.(2006). La convergence des niveaux de vie dans les pays de l'union économique et monétaire Ouest Africaine. Revue du CAMES, 7(01).
33. Ourvashi BISSOON. (2012). Can better institutions attract more foreign direct investment (FDI)?Evidence from developing countries, Journal of European economy.



**دور النوعية المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية مقارنة بين دول MENA ودول BRICS خلال الفترة 1996-2018**

34. Peres, M., Ameer, W., & Xu, H. (2018). The impact of institutional quality on foreign direct investment inflows: evidence for developed and developing countries. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, 31(1).
35. Raffalovich, L. E., & Chung, R. (2014). Models for pooled time-series cross-section data. *International Journal of Conflict and Violence (IJCV)*, 8(2).
36. Sabir, S., Rafique, A., & Abbas, K. (2019). Institutions and FDI: evidence from developed and developing countries. *Financial Innovation*, 5(1), 01-20.
37. Shah, M. H., & Afridi, A. G. (2015). Significance of good governance for FDI inflows in SAARC countries. Shah, MH, & Afridi, AG (2015). Significance of Good Governance for FDI Inflows in SAARC Countries. *Business & Economic Review*, 7(2).
38. Tag, M. N., Degirmen, S., & Saltik, O. (2016). Do institutions of economic freedom attract foreign direct investment? Evidence from panel data. In *Annual International Conference on Macroeconomic Analysis and International Finance*. Greece, Retrieved from [http://economics.soc.uoc.gr/macro/docs/Year/2016/papers/paper\\_2\\_144.pdf](http://economics.soc.uoc.gr/macro/docs/Year/2016/papers/paper_2_144.pdf).
39. Zhuang, J., de Dios, E., & Martin, A. L. (2010). Governance and institutional quality and the links with economic growth and income inequality: With special reference to developing Asia. *Asian Development Bank Economics Working Paper Series*, (193).
40. Zidi, A., & Ali, T. B. (2016). Foreign Direct Investment (FDI) and Governance: The Case of MENA. *Journal of Research in Business, Economics and Management*, 5(3).
41. Miller Terry, Kim Anthony B. and Holmes Kim R., 2014 Index of Economic Freedom, The Wall Street Journal, 2014.
42. UNCTAD. (1999). Comprehensive Study of the interrelationship between foreign direct investment-FDI- and foreign portfolio investment -FPI-, A Staff paper prepared by the UNCTAD secretariat, UNCTAD/ GDS/ DFSB/5.

الملاحق:

**الملحق (01): نموذج الانحدار التجميعي بالنسبة لدول MENA**

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	322
Model	1257.50562	4	314.376404	F(4, 317)	=	21.33
Residual	4671.65922	317	14.7370953	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.2121
				Adj R-squared	=	0.2021
Total	5929.16483	321	18.4709185	Root MSE	=	3.8389

  

fdi	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
piq	-2.534259	.7291801	-3.48	0.001	-3.968903 -1.099615
eiq	-.0256131	.0169954	-1.51	0.133	-.0590511 .0078248
gdp	.1905192	.0522989	3.64	0.000	.0876224 .293416
open	.0678584	.0082123	8.26	0.000	.0517009 .084016
_cons	-2.63564	1.232759	-2.14	0.033	-5.061063 -.2102173

**الملحق (02): نموذج التأثيرات الثابتة بالنسبة لدول MENA**

Fixed-effects (within) regression		Number of obs	=	322
Group variable: i		Number of groups	=	14
R-sq:		Obs per group:		
within	= 0.1616	min	=	23
between	= 0.1381	avg	=	23.0
overall	= 0.1340	max	=	23
corr(u_i, Xb) = -0.3339		F(4,304)	=	14.65
		Prob > F	=	0.0000

  

fdi	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
piq	-.2310937	1.278201	-0.18	0.857	-2.746335 2.284148
eiq	-.0079042	.0193137	-0.41	0.683	-.0459097 .0301013
gdp	.1673131	.046703	3.58	0.000	.0754111 .2592151
open	.0731721	.0128703	5.69	0.000	.047846 .0984982
_cons	-3.35487	1.689342	-1.99	0.048	-6.679154 -.0305872
sigma_u	2.5412306				
sigma_e	3.3536788				
xho	.36474712				(fraction of variance due to u_i)

### الملحق (03): نموذج التأثيرات العشوائية بالنسبة لدول MENA

```
Random-effects GLS regression              Number of obs   =       322
Group variable: i                          Number of groups  =        14

R-sq:                                     Obs per group:
    within = 0.1578                        min =          23
    between = 0.2705                       avg =         23.0
    overall = 0.1930                       max =          23

Wald chi2(4) =        61.41
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                Prob > chi2       =       0.0000
```

fdi	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
piq	-1.460285	1.007979	-1.45	0.147	-3.435888	.5153182
eiq	-.0160743	.0181363	-0.89	0.375	-.0516207	.0194721
gdp	.1748558	.0463936	3.77	0.000	.0839259	.2657857
open	.0646408	.0106311	6.08	0.000	.0438042	.0854774
_cons	-2.515752	1.609173	-1.56	0.118	-5.669673	.6381691
sigma_u	2.2055807					
sigma_e	3.3536788					
rho	.30192791	(fraction of variance due to u_i)				

### الملحق (04): اختبار فيشر بالنسبة لدول MENA

F test that all u\_i=0: F(13, 304) = 8.57 Prob > F = 0.0000

### الملحق (05): اختبار هوسمان بالنسبة لدول MENA

	Coefficients			
	(b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
piq	-.2310937	-1.460285	1.229191	.7838738
eiq	-.0079042	-.0160743	.0081701	.0065832
gdp	.1673131	.1748558	-.0075427	.0049363
open	.0731721	.0646408	.0085313	.007231

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg  
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)' [(V\_b-V\_B)^(-1)] (b-B)  
= 3.36  
Prob>chi2 = 0.4990

### الملحق (06): نموذج الانحدار التجميعي بالنسبة لدول BRICS

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	115
Model	43.9747775	4	10.9936944	F(4, 110)	=	7.48
Residual	161.569399	110	1.46881272	Prob > F	=	0.0000
Total	205.544176	114	1.80301909	R-squared	=	0.2139
				Adj R-squared	=	0.1854
				Root MSE	=	1.2119

fdi	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
piq	.4518081	.3988664	1.13	0.260	-.3386515	1.242268
eiq	-.0511215	.0127768	-4.00	0.000	-.0764421	-.0258008
gdp	.0409983	.0321198	1.28	0.204	-.0226555	.1046522
open	-.0234636	.0082317	-2.85	0.005	-.0397769	-.0071503
_cons	5.449847	.7764021	7.02	0.000	3.9112	6.988494

دور النوعية المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية مقارنة بين دول MENA ودول BRICS خلال الفترة 1996-2018

الملحق (07): نموذج التأثيرات الثابتة بالنسبة لدول BRICS

Fixed-effects (within) regression  
Group variable: i

Number of obs = 115  
Number of groups = 5

R-sq:  
within = 0.1221  
between = 0.0130  
overall = 0.0387

Obs per group:  
min = 23  
avg = 23.0  
max = 23

F(4,106) = 3.69  
Prob > F = 0.0075

corr(u\_i, Xb) = -0.4861

fdi	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
piq	-.1408617	1.264148	-0.11	0.911	-2.647158	2.365434
eiq	-.0385927	.0144294	-2.67	0.009	-.0672003	-.0099851
gdp	.0340093	.0381452	0.89	0.375	-.0416173	.1096359
open	.0278004	.0138268	2.01	0.047	.0003874	.0552134
_cons	2.559006	.8016784	3.19	0.002	.9696005	4.148411
sigma_u	1.1082431					
sigma_e	1.0246447					
rho	.53913484	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق (08): نموذج التأثيرات العشوائية بالنسبة لدول BRICS

Random-effects GLS regression  
Group variable: i

Number of obs = 115  
Number of groups = 5

R-sq:  
within = 0.0158  
between = 0.7345  
overall = 0.2139

Obs per group:  
min = 23  
avg = 23.0  
max = 23

Wald chi2(4) = 29.94  
Prob > chi2 = 0.0000

corr(u\_i, X) = 0 (assumed)

fdi	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
piq	.4518081	.3988664	1.13	0.257	-.3299557	1.233572
eiq	-.0511215	.0127768	-4.00	0.000	-.0761636	-.0260794
gdp	.0409983	.0321198	1.28	0.202	-.0219553	.1039519
open	-.0234636	.0082317	-2.85	0.004	-.0395975	-.0073298
_cons	5.449847	.7764021	7.02	0.000	3.928127	6.971567
sigma_u	0					
sigma_e	1.0246447					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق (09): اختبار فيشر بالنسبة لدول BRICS

F test that all u\_i=0: F(4, 106) = 11.97 Prob > F = 0.0000

الملحق (10): اختبار هوسمان بالنسبة لدول BRICS

	Coefficients			
	(b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
piq	-.1408617	.4518081	-.5926698	1.441047
eiq	-.0385927	-.0511215	.0125288	.0113152
gdp	.0340093	.0409983	-.006989	.0316852
open	.0278004	-.0234636	.0512641	.0141316

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg  
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)'[(V\_b-V\_B)^(-1)](b-B)  
= 34.23  
Prob>chi2 = 0.0000